قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١

باستمرار العمل ببعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة المصرية فيما عدا محافظتى سينا والبحر الأحمر، وبعدم قبول الطعن فى التدابير التى أصدرتها السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية، وبإحالة الجرائم العسكرية الى المحاكم العادية، وبأحكام أخرى

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تستمر الأحكام العرفية فى محافظتى سينا والبحر الأحمر لمدة سنة ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥١ .

مادة ٢ — تستمر العمل بالأوامر العسكرية الآتى ذكرها لمدة سنة من أول مايو سنة ١٩٥١ .

(١) الأمر رقم ٦ الصادر فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٨ ، الخاص بأوامر الاستيلاء والتكاليف .

(٢) الأمر رقم ٢٤ الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ ، بتقرير قيود على تصدير النقود والمصوغات وما إليها .

(٣) الأمر رقم ٢٦ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات، وذلك فيما يختص بالأموال الموجودة فى المملكة المصرية والتى يملكها الأشخاص والهيئات المقيمون أو الموجودون فى فلسطين ولو بصفة مؤقتة فيما عدا أفراد الحملة المصرية ورجال السلك السياسى أو القنصلى وغيرهم من الأشخاص المؤدين فى مهمة رسمية أو عامة .

(٤) الأمر رقم ٩٩ الصادر فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠ بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفى ومستخدمى وعمال المحال الصناعية والتجارية .

(٥) الأمر رقم ١ الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وذلك فيما يختص بالرسائل البريدية والسلكية واللاسلكية والطرود الصادرة من المملكة المصرية والواردة إليها من الخارج ، ولوزير الداخلية اتخاذ القرارات المنظمة لاعمال هذه الرقابة الخارجية فى الحدود المتقدمة .

ويجوز برسوم إنهاء العمل بهذه الأوامر كلها أو بعضها .

ويباشر وزير الحربية والبحرية فيما يتعلق بمحافظتى سينا والبحر الأحمر السلطات التى كانت مخولة للحاكم العسكرى العام .

مادة ٣ — على وزرائنا كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون، ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة فى ٢٠ رجب سنة ١٣٧٠ (٢٦ أبريل سنة ١٩٥١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء — مصطفى النحاس

وزير الأشغال العمومية — عثمان محرم

وزير العدل — عبد الفتاح الطويل

وزير الداخلية — فؤاد سراج الدين

وزير المالية — فؤاد سراج الدين

وزير التموين — أحمد حمزه

وزير الحربية والبحرية — مصطفى صبرت

وزير التجارة والصناعة (بالنيابة) — أحمد حمزه

وزير المواصلات — محمد محمد الوكيل

وزير الشؤون الاجتماعية — أحمد حسين

وزير الزراعة — عبد اللطيف حمود

وزير الشؤون البلدية والقروية — إبراهيم فرج

وزير الاقتصاد الوطنى — حامد وكى

وزير الخارجية — محمد صلاح الدين

وزير المعارف العمومية — طه حسين

وزير الصحة العمومية — عبد الجواد حسين

وزير الأوقاف — اسماعيل عزى